

الحرب الأمريكية على العراق: تدمير حضارة(*)

جيمس بيتراس

أستاذ علم الاجتماع، جامعة ولاية نيويورك.

مقدمة

إن حرب الولايات المتحدة على العراق واحتلالها له منذ سبعة أعوام هما مدفوعان بعدة قوى سياسية كبرى وبإيحاء من عدد متنوع من المصالح الإمبريالية. غير أن هذه المصالح لا تفسر في حد ذاتها عمق ومدى التدمير الهائل والمستمر لمجتمع بأسره واختزاله إلى حالة حرب دائمة. أما نطاق القوى السياسية المساهمة في صنع الحرب وفي الاحتلال الأمريكي اللاحق، فيتضمن ما يلي (مرتّباً بحسب الأهمية):

كانت القوة السياسية الأهم هي أيضاً القوة التي نوقشت علانية بأقل ما يكون. إنها تشكيلة القوة الصهيونية (ZPC)، التي تشمل الدور البارز لمؤيدي دولة إسرائيل بلا شروط، وهم مؤيدون قداماء ومتشددون جرى تعيينهم في مناصب رفيعة في بنتاغون بوش (دوغلان فيث وبول ولفويتز)، وجاسوس أساسي في مكتب نائب الرئيس (أيرفينغ سكوتر) (ليبي)، ووزارة الخزانة (ستيوارت ليفي)، ومجلس الأمن القومي (إليوت أبرامز)، وحشد من المستشارين، وكتبة الخطب الرئاسية (ديفيد فروم)، والمسؤولين الثانويين والمستشارين السياسيين لوزارة الخارجية. هؤلاء «المطلعون» الصهاينة الملتمزمون كانوا مدعومين من آلاف موظفي «إسرائيل أولاً» المتفرغين في المنظمات الأمريكية اليهودية الإحدى والخمسين الكبرى، التي تشكل «رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية الكبرى» (PMAJO). وقد صرحوا علانية بأن أولويتهم الأولى كانت طرح أجندة إسرائيل، التي كانت، في هذه الحالة، حرباً أمريكية على العراق لإطاحة صدام حسين، واحتلال البلد، وتقسيم العراق مادياً، وتدمير قدرته العسكرية والصناعية، وفرض نظام عميل موال لإسرائيل/موال للولايات المتحدة. فإذا ما جرى تطهير

(*) نشرت هذه الدراسة بالإنكليزية تحت عنوان: James Petras, «The US War against Iraq: The Destruction of a Civilization,» Global Research, 21 August 2009, < <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=14870> > .

العراق وتقسيمه إثنياً، كما نادى اليمين المتطرف: رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس مجلس العلاقات الخارجية «الليبرالي» إمريتوس والصهيوني العسكري النزعة ليزلي غيلب، فسيكون هناك أكثر من عدة «أنظمة حكم عميلة».

إن كبار صنّاع السياسة الموالين لإسرائيل الذين روجوا للحرب، لم يسعوا في البداية وبصورة مباشرة وراء ممارسة سياسة التدمير المنهج الذي اجتاحت الحضارة العراقية بأكملها. لكن دعمهم وتصميمهم لسياسة احتلال تضمننا تفكيكاً شاملاً لجهاز الدولة العراقية وتجنيّد مستشارين إسرائيليين ليقدموا «خبرتهم» بتقنيات التحقيق وقمع المقاومة المدنية ومكافحة أعمال التمرد. من المؤكد أن الخبرة الإسرائيلية قامت بدور في إثارة النزاع الديني والإثني بين العراقيين، وهو الدور الذي أتقنته في فلسطين. لقد كان «النموذج» الإسرائيلي للحرب والاحتلال الكولونيين - غزو لبنان في العام ١٩٨٢ - وممارسة تدمير شامل باستغلال انقسامات طائفية وإثنية - دينية واضحاً في المجازر السيئة الذكر التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت تحت إشراف عسكري إسرائيلي.

كانت القوة السياسية القوية الثانية خلف حرب العراق مدنيين ذوي نزعة عسكرية (مثل دونالد رامسفيلد ونائب الرئيس تشيني). وقد سعى هؤلاء إلى بسط اليد الإمبريالية الأمريكية في الخليج وتقوية موقعها الجيوسياسي من طريق القضاء على سند متين وعلماني وقومي للتمرد العربي المناهض للإمبريالية في الشرق الأوسط. وسعوا إلى توسيع نطاق القواعد العسكرية الأمريكية حول روسيا وتأمين سيطرة على احتياطي النفط العراقي كنقطة ضغط على الصين. وكانوا أقل تأثراً بعلاقات نائب الرئيس تشيني الماضية بصناعة النفط وأكثر اهتماماً بدوره كمدير تنفيذي للشركة العملاقة كيلوغ براون أند روت المقولة في مضمار القواعد العسكرية، والمتفرعة عن شركة هالبرتون، التي كانت تعزز الإمبراطورية الأمريكية من خلال توسيع قواعد عسكرية في مختلف أنحاء العالم. وكانت شركات النفط الأمريكية الكبرى، التي خشيت أن تمنى بالخسارة أمام منافسين أوروبيين وآسيويين، تائقة من قبل إلى التعامل مع صدام حسين، وكان بعض داعمي بوش في صناعة النفط قد تورط في تجارة غير قانونية مع النظام العراقي إبان إخضاع هذا الأخير لإجراءات حظر. ولم تكن صناعة النفط مبالاة إلى إسناد الاضطراب الإقليمي بحرب.

كانت استراتيجية الفتح والاحتلال العسكريين مرسومة لتوطيد وجود عسكري كولونيالي طويل الأمد في هيئة قواعد عسكرية استراتيجية تشغلها فرقة كبيرة مستديمة من المستشارين العسكريين الكولونيين والوحدات القتالية. وكان من الطبيعي أن يؤدي الاحتلال الكولونيالي الوحشي لدولة علمانية مستقلة ذات تاريخ قومي مكين وبنية تحتية متطورة مع جهاز عسكري وشرطي معقد، وذات خدمات عامة شاملة وشريحة واسعة من المتعلمين، إلى نمو مجموعة كبيرة من الحركات العسكرية المسلحة المعادية للاحتلال. رداً على ذلك، وضع مسؤولون كولونياليون أمريكيون ووكالتا الاستخبارات المركزية واستخبارات الدفاع استراتيجية «فرّق تسد» (المسماة «حل السلفادور» والمرتبطة بسفير «المواقع الساخنة» السابق والمدير الأمريكي للاستخبارات الوطنية جون نيغروبونتي) فأثاروا صراعات مسلحة على

قاعدة طائفية، وشجعوا عمليات اغتيال داخل الفئات الدينية كي يُضعفوا أي محاولة باتجاه تشكيل حركة قومية موحدة ومناوئة للإمبريالية. وكان تفكيك البيروقراطية المدنية العلمانية والجيش من تصميم الصهيونيين في إدارة بوش بهدف تعزيز قوة إسرائيل في المنطقة وتشجيع بروز جماعات إسلامية محاربة كانت مقموعة على يد نظام صدام حسين البعثي المخلوع. وكانت إسرائيل قد برعت في سلوك هذه الاستراتيجية في وقت سابق؛ إذ قامت منذ البدء برعاية وتمويل جماعات طائفية إسلامية محاربة، مثل حماس، كبديل من منظمة التحرير الفلسطينية ومهدت الطريق لاقْتتال طائفي بين الفلسطينيين.

كان مآل السياسات الكولونيالية الأمريكية إلى تمويل سلسلة طويلة من الصراعات ومضاعفتها فيما انتشر «ملالي» وزعماء قبائل وقطاع طرق سياسيون وأمراء حرب ومبعدون وفرق موت. لقد خدمت «حرب الجميع على الجميع» مصالح قوات الاحتلال الأمريكية. وأصبح العراق مجمّع شبان مسلحين وعاطلين عن العمل، بما يؤدي إلى تجنيد جيش جديد من المرتزقة. وقد وفرت «الحرب الأهلية» و«الصراع الإثني» للولايات المتحدة ومن هم ألعوبة بيدها من العراقيين ذريعة لصرف مئات الآلاف من الجنود والشرطة والموظفين من النظام السابق (خصوصاً إذا كانوا من السنّة أو من أسر مختلطة أو علمانية) ولتقويض أساس التوظيف المدني. ووراء ستار حرب معمرة («الحرب على الإرهاب»)، قامت قوات خاصة أمريكية وفرق موت تديرها وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بنشر الرعب داخل المجتمع المدني العراقي، مستهدفة أي شخص يشتبّه في أنه يوجه انتقادات إلى الحكومة الألعوبة – لا سيما بين المثقفين وطبقات المهنيين، الذين هم بالضبط العراقيون الأقدر على إعادة بناء جمهورية علمانية مستقلة.

كانت القوة الدافعة خلف الحرب على العراق جماعة نافذة من منظّري المحافظين الجدد والليبراليين الجدد ذوي الروابط المتينة بإسرائيل. وقد رأى هؤلاء نجاح حرب العراق (وعنوا بالنجاح تفكيك البلد بصورة كاملة) حجر «الدومينو» الأول في سلسلة حروب لـ «إعادة استعمار» (أو وفق تعبيرهم، «إعادة رسم خريطة») الشرق الأوسط. وموّهوا أيديولوجيتهم الإمبريالية بطبقة رقيقة من البلاغة المتحدثة عن «الترويج للديمقراطية» في الشرق الأوسط (مستثنين، طبعاً، السياسات غير الديمقراطية التي يمارسها «وطنهم» إسرائيل على فلسطينيه الخاضعين له). وإن دمج المحافظون الجدد وأقرانهم الليبراليون الجدد في الحزب الديمقراطي طموحات الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية بالمصالح الإمبريالية الأمريكية، قاموا أولاً بمساندة الرئيس بوش ثم الرئيس أوباما في تصعيدهما الحرب على أفغانستان وباكستان. ودعموا بالإجماع حملة القصف الوحشي ضد لبنان، والهجوم البري والجوي وقتل آلاف المدنيين المحاصرين في غزة، وقصف منشآت سورية، والتحريض (من إسرائيل) على استهداف إيران بهجوم عسكري استباقي وشامل.

كان في ظن الأمريكيين المؤيدين لحروب متتالية وأخرى متعددة ومتزامنة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا أن ليس من شأن هذه الحروب سوى أن تطلق العنان لكامل قوتهم التدميرية بعد أن أحكموا السيطرة الكاملة على ضحيتهم الأولى، أي العراق. كانوا واثقين من أن المقاومة العراقية ستنتهار بسرعة بعد ١٣ عاماً من عقوبات التجويع القاسية التي فرضتها

الولايات المتحدة والأمم المتحدة على الجمهورية [العراقية]. وبغية توطيد السيطرة الإمبريالية، قرر صنّاع السياسة الأمريكيون أن يُسكتوا، وبصورة دائمة، جميع المنشقين المدنيين العراقيين المستقلين. والتفتوا إلى تمويل رجال دين شيعة وقتلة قبايليين سنّة، والتعاقد مع عشرات الآلاف من المرتزقة في صفوف أمراء الحرب الأكراد، البشماركة، كي ينفذوا عمليات اغتيال مختارة ضد قادة حركات المجتمع المدني.

لقد شكلت الولايات المتحدة ودربت جيشاً كولونياً عراقياً قوامه ٢٠٠,٠٠٠ رجل كانوا كلهم تقريباً من الشيعة المسلحين، واستبعدت عسكريين عراقيين ذوي خبرة ونشأة علمانية أو مسيحية. وكان لنشوء فرق الموت وجيشها - الدمية «العراقية»، الممول والمدرب أمريكياً، حصيلة لا يُعرف عنها سوى القليل، وهي التدمير الفعلي للسكان المسيحيين العراقيين العريقين، الذين هُجّروا، والذين تُفجّر كنائسهم، ويُقتل قادتهم وأساقفتهم ومفكروهم وجامعيوهم وعلمائوهم أو يُطردون إلى المنافي. وقد كانت الولايات المتحدة ونصّاحها الإسرائيليون يعيان جيداً أن المسيحيين العراقيين أدوا دوراً رئيسياً في التطور التاريخي للحركات العلمانية والقومية المناهضة للحكم البريطاني/الحكم الملكي، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يجري التخلص منهم كقوة مؤثرة خلال الأعوام الأولى للاحتلال الأمريكي. كانت نتيجة السياسات الأمريكية إزالة معظم القادة والحركات العلمانية الديمقراطية المناوئة للإمبريالية، وتقديم شبكتها الإجرامية من المتعاونين «الإثنيين - الدينين» على أنها «شركة» لا ينازعها أحد في إدامة الوجود الكولونيالي الأمريكي الطويل الأمد في العراق. بوجود هؤلاء الدمى في السلطة، سيشكل العراق بالنسبة إلى هذه السياسات منصة لإطلاق مطاردتها الاستراتيجية لـ «حجارة الدومينو» الأخرى (سورية، إيران، جمهوريات آسيا الوسطى...).

لقد أسفر تطهير العراق على نحو دموي متواصل تحت الاحتلال الأمريكي عن مقتل ١,٣ مليون مدني عراقي خلال الأعوام السبعة الأولى التي تلت غزو بوش في آذار/مارس ٢٠٠٣. وحتى أواسط العام ٢٠٠٩، كلف غزو العراق واحتلاله الخزانة الأمريكية رسمياً أكثر من ٦٦٦ مليار دولار. هذا الإنفاق الهائل يشهد على موقعهما المركزي في الاستراتيجية الأمريكية الأكبر المعدّة لمنطقة الشرق الأوسط/آسيا الجنوبية والوسطى بكاملها. وقد عملت سياسة واشنطن المرسومة لإضفاء الصفات السياسية والعسكرية على الخلافات الإثنية - الدينية، وتسليح الزعماء القبليين والدينين والإثنيين وتحريضهم على الولوغ في أعمال سفك دماء متبادلة، على تدمير الوحدة والمقاومة الوطنيتين. إن تكتيكات «فرق تسد» واعتمادها على منظمات اجتماعية ودينية رجعية هما التدبير الأشهر والأكثر شيوعاً في السعي وراء قهر وإخضاع دولة قومية متطورة وموحدة. فتهشيم الدولة القومية، وتخريب الوعي القومي، وتشجيع الولاءات الإثنية - الدينية والإقطاعية والجهوية البدائية، كل ذلك اقتضى التدمير المنهجي لناشري الوعي القومي والذاكرة التاريخية والفكر العلماني العلمي. فإثارة الكراهية الإثنية - الدينية قضت على الزيجات المختلطة والمجتمعات والمؤسسات المتواشجة بصداقات شخصية وعلاقات مهنية مديدة على اختلاف جذورها. وكانت التصفية الجسدية لأكاديميين وكتّاب ومعلمين ومفكرين وعلماء ومهنيين، من أطباء ومهندسين ومحامين وقضاة وصحافيين على وجه الخصوص، أمراً حاسماً في فرض حكم إثني - ديني تحت احتلال كولونيالي. ولتثبيت

هيمنة طويلة الأمد ومد حكام تابعين إثنيين - دينيين بأسباب الاستمرار، دمرت الولايات المتحدة ودُمّماها العراقيون كل البنية الثقافية التي كانت موجودة من قبل وكانت قد أطالت بقاء دولة قومية علمانية مستقلة. شمل التدمير المكتبات العامة، ومكاتب الإحصاء، ومستودعات جميع سجلات الممتلكات والمحاكم، والدوائر الصحية، والمختبرات، والمدارس، والمراكز الثقافية، والمرافق الطبية وفوق ذلك عموم طبقة المهنيين العلمية الاجتماعية الأدبية. وسبق مئات ألوف المهنيين وأفراد العائلات العراقيين بسيط الترويع إلى مناف داخلية وخارجية. ومنعت جميع الأموال المخصصة للمؤسسات الوطنية والعلمانية والعلمية والثقافية. وأمنعت فرق الموت في الانغماس في ممارسة القتل المنهجي بحق آلاف من الأكاديميين وذوي المهن العالية الذين اُشتبّه في إبدائهم أدنى قدر من المعارضة وأدنى قدر من الحس الوطني؛ لقد بات أي واحد مؤهل، ولو في الحدود الدنيا، لإعادة بناء الجمهورية، موضع شبهة.

تدمير حضارة عربية حديثة

كان لدى العراق المستقل والعلماني النظام العلمي - الثقافي الأكثر تطوراً في العالم العربي، على الرغم من الطبيعة القمعية التي كانت لدولة صدام حسين البوليسية. كان هناك نظام للرعاية الصحية الوطنية، وتعليم عام شامل، وخدمات اجتماعية سخية، إلى جانب مساواة بين الجنسين بمستويات غير مسبقة. هذا كله وسم الطبيعة المتقدمة للحضارة العراقية في أواخر القرن العشرين. ثم إن فصل الدين عن الدولة وحماية الأقليات الدينية (المسيحيين والآشوريين وسواهم) بحزم يتناقض تناقضاً حاداً مع ما نجم عن الاحتلال الأمريكي وتهديمه البنى العراقية، المدنية منها والحكومية. وهكذا رأس حكم صدام حسين الدكتاتوري القاسي حضارة حديثة متطورة جداً كان العمل العلمي المتقدم فيها يسير يداً بيد مع هوية سامقة بقوميتها وضارية بمعاداتها للإمبريالية. وكان من نتائج ذلك على وجه الخصوص إظهار الشعب والنظام العراقيين تعبيرهما عن التضامن مع محنة الشعب الفلسطيني تحت الحكم والاحتلال الإسرائيليين.

إن مجرد «تغيير النظام» لم يستطع محو هذه الثقافة الجمهورية العلمانية المتطورة والمنغرس عميقاً في العراق. وقد كان مخطوطو الحرب الأمريكيون ومستشاروهم الإسرائيليون يدركون جيداً أن الاحتلال الكولونيالي سيزيد الوعي القومي ما لم يتم تدمير الأمة العلمانية، واللجوء بالتالي إلى الضرورة الإمبريالية لاجتثاث حَمَلة الوعي القومي والقضاء عليهم من طريق ممارسة التصفية الجسدية على عناصر المجتمع العراقي المثقفة والعلمية والأكثر علمانية في واقع الأمر. لذا أصبح التخلف بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأداة الرئيسية كي تفرض دُمّماها الكولونيين، مع ولاءاتهم البدائية «السابقة للقومية»، في السلطة في بغداد مطهرة ثقافياً ومجردة من طبقتها الاجتماعية الأكثر تطوراً والأمضى حساً قومياً. تبعاً لما ذكره مركز الأهرام للدراسات في القاهرة، فقد تم خلال الأشهر الـ ١٨ الأولى للاحتلال التخلص مما يزيد على ٣١٠ من العلماء العراقيين، وهو رقم لم تجادل فيه وزارة الثقافة.

وأورد تقرير آخر مقتل أكثر من ٣٤٠ مفكراً وعالماً بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧. وقد

أدى تفجير معاهد التعليم العالي إلى تراجع المنتسبين إليها بنسبة ٣٠ بالمائة قياساً بما كانت عليه الأرقام قبل الغزو. ففي تفجير استهدف جامعة المستنصرية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قُتل من الطلبة ٧٠ طالباً وجُرح مئات. هذه الأرقام حملت منظمة اليونسكو على التحذير من وصول نظام جامعات العراق إلى حافة الانهيار. وقد بلغت أعداد العلماء والمتخصصين المرموقين العراقيين الذين فروا من البلد قرابة عشرين ألفاً. وذكرت صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** أن ١٥٠ فقط من أساتذة الجامعات العراقيين الذي هجروا منذ العام ٢٠٠٣، وعددهم ٦٧٠٠ أستاذ، عادوا إلى ديارهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وعلى الرغم من مزاعم الولايات المتحدة بشأن تحسين الوضع الأمني، فقد شهد الوضع في العام ٢٠٠٨ عدة عمليات اغتيال، بما فيها اغتيال جراح الأعصاب الوحيد في البصرة، ثانياً أكبر مدن العراق، وإلقاء جثته على قارعة الشارع.

إن البيانات الأولية المتعلقة بالأكاديميين والعلماء والمتخصصين العراقيين، الذين اغتالهم قوات أمريكية وأخرى متحالفة معها وعناصر المليشيات وقوات الظلام الواقعة تحت سيطرة قوات التحالف، مأخوذة من لائحة نشرتها **باكستان ديلي نيوز**^(١) في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. هذه اللائحة تفضي إلى تفسير مزعج جداً لحقيقة التصفية المنهجية للمفكرين في العراق تحت نواجز الاحتلال الأمريكي.

الاغتيالات

إن تصفية فرد جسدياً بواسطة الاغتيال شكل مفرط من أشكال الإرهاب، وله تأثيرات بعيدة المدى وواسعة الانتشار في المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد - وهو هنا عالم المفكرين والأكاديميين والمتخصصين والمبدعين في الفنون والعلوم في العراق. فقتل كل مفكر عراقي دفع آلافاً من العراقيين المثقفين إلى مغادرة البلد أو التخلي عن عملهم ومزاولة نشاط أكثر أمناً وأقل تعرضاً للأذى.

كانت بغداد تُعتبر «باريس» العالم العربي، لجهة الثقافة والفن والعلم والتعليم. وكانت جامعاتها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي موضع حسد العالم العربي. وقد أثارت حملة «الصدمة والرعب» الأمريكية التي انهالت على بغداد أحاسيس مماثلة للأحاسيس التي قد يثيرها قصف جوي للوفر والسوربون وأكبر مكتبات أوروبا. كانت جامعة بغداد واحدة من أكثر الجامعات في العالم العربي رفعة وإنتاجاً. وكثيرون من أكاديميها نالوا شهادات دكتوراه وانخرطوا في دراسات وأبحاث في معاهد راقية خارج العراق. لقد علّمت وخرّجت العديد من كبار المحترفين والعلماء في الشرق الأوسط. وحتى تحت قبضة العقوبات الاقتصادية المهلّكة التي فرضتها الولايات المتحدة/ الأمم المتحدة والتي جوعت العراق خلال الأعوام الـ ١٣ التي سبقت غزو آذار/مارس ٢٠٠٣، جاء آلاف من الخريجين والمهنيين الصغار إلى العراق كي يتدربوا في مرحلة ما بعد التخرج. وتلقى أطباء حديثو السن من مختلف أنحاء

العالم العربي تدريباً طبياً متطوراً في معاهده. وقدم الكثيرون من أكاديميه أوراقاً علمية في مؤتمرات دولية كبيرة ونشروها في مجلات عالية المستوى. الأهم هو أن جامعة بغداد وجهت ثقافة علمانية علمية موقرة وحفظتها من التمييز الطائفي، حيث كان الأكاديميون فيها من جميع الخلفيات الإثنية والدينية.

لقد تحطم هذا العالم أبد الدهر: فتحت الاحتلال، وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قُتل ٨٣ أكاديمياً وباحثاً كانوا يعلمون في جامعة بغداد، وأرغم عدة آلاف من زملائهم وطلابهم وأفراد عائلاتهم على الفرار .

اختيار الأكاديميين المغتالين بحسب الحقول العلمية

يورد مقال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي نشرته باكستان ديلي نيوز أسماء من قُتلوا من كبار الأكاديميين الذين كانوا يقيمون في بغداد ويتمتعون بشهرة واسعة في حقول معارفهم العلمية، ويبلغ عددهم ١٥٤ عالماً. وفي الإجمال، سقط ما مجموعه ٢٨١ مفكراً معروفاً ضحايا لـ «فرق الموت» تحت الاحتلال الأمريكي. وكان هؤلاء يدرسون في صفوف الجامعات العراقية.

قبل الاحتلال الأمريكي، كانت جامعة بغداد تحوز أهم كلية طب للأبحاث والتعليم في الشرق الأوسط برمتها، وكانت تلك الكلية تجتذب مئات الأطباء الشباب ليلتحقوا تدريباً متقدماً. وقد خُرب ذلك البرنامج خلال نشأة نظام فرق الموت الأمريكي، ولم يبق من أمل لاستعادة نشاطه إلا القليل. وقد كان ٢٥ بالمئة ممن قُتلوا (٢١) هم الأرفع شأنًا بين الأساتذة والمحاضرين في كلية الطب في جامعة بغداد، والنسبة هذه هي الأعلى من أي كلية أخرى، تليها نسبة القتلى من أساتذة وباحثي كلية الهندسة الشهيرة في الجامعة نفسها (١٢)، ثم نسبة كبار الأكاديميين في العلوم الإنسانية (١٠)، والعلوم الفيزيائية والاجتماعية (٨ في كل منهما)، والتعليم (٥). وتوزع الباقون من خيار الأكاديميين الذين قُتلوا في جامعة بغداد بين كليات الهندسة الزراعية والأعمال والتربية البدنية والاتصالات والدراسات الدينية.

في جامعات ثلاث أخرى في بغداد، سُفكت دماء ٥٣ أكاديمياً مرموقاً، كان منهم ١٠ في العلوم الاجتماعية، و٧ في كلية الحقوق، و٦ في كل من كلية الطب وكلية العلوم الإنسانية، و٩ في العلوم الفيزيائية، و٥ في كلية الهندسة. وكانت النكتة التي رواها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قبل الغزو (تحديداً في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢): «... على المرء أن يفترض أنهم (أي العلماء) لم يكونوا يلعبون لعبة «الأقراص والكأس» (Tiddlywinks) (إحدى لعب الأطفال)،» وكان يهرج بذلك حملة التطهير الدموية التي جُردت على علماء العراق في حقل الفيزياء والكيمياء. وهذه علامة مشؤومة على ما تلا الغزو من إراقة لدماء أكاديميين.

جرت حملات تطهير دموية مماثلة في جامعات المحافظات كافة؛ فقد اغتيل ١٢٧ من كبار الأكاديميين والعلماء في مختلف الجامعات المحترمة في الموصل وكركوك والبصرة ومدن أخرى. وكانت الجامعات التي قُتل أكبر عدد من أعضاء كلياتها هي تلك القائمة في مدن كان نشاط

الجيش الأمريكي والجيش البريطاني وحلفاؤهما من المرتزقة الأكراد فيها على أشده: البصرة (٣٥)، الموصل (٣٥)، ديالى (١٥)، والأنبار (١١).

لقد نفذ الجيش العراقي وفرق الموت الحليفة معظم جرائم قتل الأكاديميين في المدن الخاضعة لسيطرة الأمريكيين أو سيطرة «حلفائهم». وكان قتل الأكاديميين بصورة منهجية هجمة طاولت البلد كله والاختصاصات العلمية كافة بهدف تدمير الأسس الثقافية والتعليمية لحضارة عربية حديثة. وكانت فرق الموت التي نفذت معظم عمليات الاغتيال تلك جماعات بدائية إثنية - دينية منتمية إلى ما قبل الحداثة، وقد أطلق استراتيجيون أمريكيون لها العنان أو جعلوا منها أداة لإبادة أي مفكرين وعلماء قوميين يتمتعون بوعي سياسي ويُحتمل أن يسعوا إلى سلوك برنامج عمل لإعادة بناء مجتمع علماني حديث وجمهورية موحدة مستقلة.

كانت مديرية المراقبة الوطنية العراقية، وفي غمرة زعرها ومحاولتها للحؤول دون وقوع غزو أمريكي، قد قدمت إلى الأمم المتحدة في ٧ كانون الأول/ديسمبر لائحة بأسماء أكثر من ٥٠٠ عالم عراقي رئيسي. وثمة شك في تحول تلك اللائحة إلى عنصر أساسي في قائمة الجيش الأمريكي المعدة لتصفية النخبة العلمية العراقية. وقد استشهد وزير الخارجية كولن باول في كلمته الشهيرة في الأمم المتحدة قبل الغزو بلائحة حوت ما يزيد على ٣٥٠٠ عالم وتقني عراقي كان لا بد من «احتوائهم» للحيلولة دون استخدام خبراتهم من طرف بلدان أخرى. بل إن الولايات المتحدة وضعت «ميزانية» بمئات ملايين الدولارات المسحوبة من أموال «النفط مقابل الغذاء» المودعة لدى الأمم المتحدة لإعداد برامج «إعادة تثقيف المدنيين» بهدف إعادة تدريب علماء ومهندسين عراقيين. هذه البرامج التي كيل لها الكثير من المديح لم تُنفذ بصورة جدية بأي شكل من الأشكال. واتضح طرق أرخص لاحتواء من سمّاهم أحد خبراء السياسة الأمريكية «علماء العراق ومهندسيه وتقنييه الفائضين» في ورقة من أوراق وقفية كارنيغي (RANSAC Policy Update April 2004). وكانت الولايات المتحدة قد قررت أن تعتمد وتوسع عملية الموساد الإسرائيلي السرية لاغتيال علماء أساسيين عراقيين مختارين على نطاق صناعي.

«الاندفاع» الأمريكي وحملة «الاغتيالات البالغة الذروة»: ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

تزامن تيار إرهاب الأكاديميين مع تجدد الهجوم العسكري الأمريكي في بغداد والمحافظات؛ فمن العدد الإجمالي لعمليات الاغتيال التي ذهب ضحيتها أكاديميون كانوا يقيمون في بغداد وسُجل لها تاريخ (نبح ١١٠ من المفكرين المعروفين)، كان ٨٠ بالمئة تقريباً (٨٧) من تلك العمليات قد وقعت في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وهناك نمط مماثل نجده في المحافظات، حيث قُتل ٧٧ بالمئة من مجموع ٨٣ عالماً خارج العاصمة خلال الفترة نفسها. النمط واضح: معدل قتل الأكاديميين يزداد مع قيام قوات الاحتلال الأمريكية بتنظيم جيش مرتزق وقوة شرطة عراقيين ورصد أموال لتدريب وتجنيد قبلين متنافسين من السنّة والشيعية ومليشيا كوسيلة لخفض عدد الإصابات عند الأمريكيين وللتخلص من منشقين يُحتمل أن يقوموا بتوجيه انتقادات إلى الاحتلال.

اشتدت حملة الإرهاب ضد الأكاديميين في أواسط العام ٢٠٠٥ وبلغت ذروتها في الفترة

٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، فأدت إلى هروب عشرات الآلاف من طلاب العلم والعلماء والأساتذة مع أسرهم إلى خارج البلد. وأصبح أفراد هيئات التدريس بمدرسة الطب الجامعية كلها لاجئين في سورية وأماكن أخرى. أما أولئك الذين لم يستطيعوا التخلي عن ذويهم أو أقاربهم المتقدمين في السن وبقوا في العراق، فقد اتخذوا تدابير غير عادية لإخفاء هوياتهم. واختار البعض التعاون مع قوات الاحتلال الأمريكي أو مع النظام التابع لها أملاً بأن يحظوا بحماية أو بأن يُسمح لهم بالهجرة مع عائلاتهم إلى الولايات المتحدة أو إلى أوروبا، على الرغم من أن الأوروبيين، وخصوصاً البريطانيين، غير راغبين في استقبال علماء عراقيين. بعد العام ٢٠٠٨، طراً تراجع حاد على عمليات قتل أكاديميين - إذ اغتيل منهم في ذلك العام ٤ فقط. وهذا يعكس عملية الفرار الكبيرة لمفكرين عراقيين يعيشون في الخارج أو يلونون بمخابئ، ولا يعكس أي تغيير في السياسة من جانب الولايات المتحدة ودُماها المرتزقة. نتيجة لذلك، انخفض عدد مرافق الأبحاث العراقية، ودُمرت حياة من بقي من الموظفين، بمن فيهم تقنيون ومسؤولون عن مكتبات وطلبة، ولم يُترك لهم سوى القليل من فرص العمل في المستقبل.

إن الحرب والاحتلال الأمريكيين، الناجحين كما أعلن الرئيسان بوش وأوباما: أديا إلى احتلال دولة مستقلة ذات ٢٣ مليون مواطن، بالقوة، وإلى نظام دمية عاجز، وقوات مرتزقة كولونيالية طيع ضباطاً أمريكيين، حيث حقول النفط أُعدت للبيع. وجميع القوانين الوطنية العراقية التي تحمي إرث العراق وكنوزه الثقافية وموارده القومية جرى إلغاؤها. وفرض المحتلون «دستوراً» يصب في مصلحة الإمبراطورية الأمريكية. وإسرائيل وخدامها الصهيونيون في إدارتي بوش وأوباما يحتفلون بزوال خصم حديث... وبتحول العراق إلى قفر ثقافي - سياسي. وتمشيًا مع اتفاق مزعوم عقده مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون مع هواة جمع الآثار والكنوز النافذين من المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حيث «وجدت» تلك الكنوز المنهوبة من بلاد الرافدين طريقها إلى مجموعات النخبة في لندن ونيويورك وأماكن أخرى. وفي وسع هواة الجمع الآن أن يتوقعوا نهب إيران.

تحذير إلى إيران

إن تعرض حضارة علمية - ثقافية حديثة، كالتى كانت في العراق، لغزو واحتلال وتدمير من جانب الولايات المتحدة هو مقدمة لما يستطيع شعب إيران توقعه إذا وقع هجوم عسكري أمريكي - إسرائيلي، وحين يقع مثل هذا الهجوم. وقد كان التهديد الإمبريالي لأسس الأمة الإيرانية الثقافية - العلمية غائباً كلياً عن التداول بين المحتجين من الطلبة الإيرانيين المنعمين ومنظماتهم غير الحكومية الممولة أمريكياً خلال احتجاجاتهم في «ثورة أحمر الشفاه» بعد الانتخابات. وعليهم أن يتذكروا أن في العام ٢٠٠٤ عرّى مثقفون متكلفون عراقيون أنفسهم في بغداد بتفائل في غير محله، فقالوا «نحن على الأقل لسنا مثل أفغانستان». هذه النخبة بالذات هي الآن في مخيمات حقيرة للاجئين في سورية والأردن، وبلدها أشبه بأفغانستان منه بأي مكان آخر في الشرق الأوسط. لقد تحقق وعد الرئيس بوش الذي تقشعر منه الأبدان، وهو الوعد الذي أطلقه في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ليحول العراق إلى صورة من «أفغانستانا المحررة

حديثاً». أما التقارير التي تتحدث عن أن مستشاري الإدارة الأمريكية راجعوا سياسة الموساد الإسرائيلي بشأن تنفيذ عمليات اغتيال انتقائية ضد علماء إيرانيين، فيجدر أن تدفع مثقفي طهران الليبراليين المؤيدين للغرب إلى التأمل جدياً بدرس الحملة الإجرامية التي قضت عملياً على علماء وأكاديميين عراقيين خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

خاتمة

ماذا تجني الولايات المتحدة (وبريطانيا وإسرائيل) فعلاً من أن تقيم في العراق نظاماً تابعاً رجعيّاً ومركزاً على بنى اجتماعية - سياسية إثنية - إكليريكية من عهد القرون الوسطى؟ أولاً، وقبل كل شيء، أصبح العراق قاعدة أمامية لإمبراطورية. ثانياً، إنه نظام ضعيف ورجعي وعاجز عن تحدي الهيمنة العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية في المنطقة ومنصرف عن التساؤل عن التطهير العرقي الجاري في حق أبناء البلد العرب الفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وغزة. ثالثاً، إن تدمير الأسس العلمية والأكاديمية والثقافية والقانونية لدولة مستقلة يعني اتكالاً متزايداً على الشركات المتعددة الجنسيات الغربية منها (والصينية) وعلى بنيتها التحتية التقنية - الأمر الذي يسهل الاختراق والاستغلال الاقتصاديين الإمبرياليين.

في أواسط القرن ١٩، بعد ثورات ١٨٤٨، أدرك عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم أن البرجوازية الأوروبية ووجهت بصراع طبقي متصاعد وطبقة عمالية مناهضة للرأسمالية. ولاحظ دوركايم أن البرجوازية، أياً تكن ظنونها الفلسفية إزاء الدين والإكليريكية، سوف تجد نفسها مضطرة إلى استغلال أساطير الدين القائم لـ «تكوين» تماسك اجتماعي وتقليص الاستقطاب الطبقي. وقد دعا الطبقة الرأسمالية الباريسية المثقفة المتكلفة إلى التخلي عن رفضها للعقيدة الدينية الظلامية لمصلحة اتخاذ الدين أداة للإبقاء على هيمنتها السياسية. بالطريقة نفسها، اتخذ استراتيجيون أمريكيون، ومنهم صهيونيون البنثاغون، قوات «الملاي» القبلية والإثنية - الدينية أداة لتدمير القيادة السياسية الوطنية العلمانية وثقافة العراق المتطورة من أجل تعزيز الحكم الإمبريالي - حتى لو دعت هذه الاستراتيجية إلى استئصال الطبقات العلمية والمهنية. إن الحكم الإمبريالي الأمريكي المعاصر يقوم على دعم قطاعات المجتمع الأشد تخلفاً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية واستخدام آخر ما تم التوصل إليه من التكنولوجيا الحربية.

إن للمستشارين الإسرائيليين دوراً كبيراً في تدريب قوات الاحتلال الأمريكي على أساليب مكافحة المتمردين في المناطق المدنية وقمع المدنيين، معتمدين في ذلك على خبرات عمرها ٦٠ عاماً. وقد كانت مذبحه دير ياسين السيئة الذكر، التي راح ضحيتها مئات من العائلات الفلسطينية في العام ١٩٤٨، رمزاً للتخلص الصهيوني من مئات القرى الزراعية المنتجة والأهله منذ قرون بسكانها الأصليين مع ما كان لديهم من حضارة وارتباط ثقافي بأرضهم، وذلك لفرض نظام كولونيالي جديد. إن سياسة اجتثاث الفلسطينيين بصورة كاملة تشكل نقطة مركزية بالنسبة إلى المشورة التي تسديها إسرائيل إلى صناع السياسة الأمريكية في العراق. ورسالتهم ينفذها معاونوهم الصهيونيون في إدارتي بوش وأوباما، أمرين بتفكيك

كامل البيروقراطية المدنية وبيروقراطية الدولة العراقية ومستخدمين فرق موت قبلية مكونة من متطرفين أكراد وشيعة لتطهير الجامعات ومؤسسات الأبحاث الحديثة التي تعود لتلك الأمة المبعثرة.

إن الفتح الإمبريالي الأمريكي للعراق مبني على تدمير جمهورية علمانية حديثة. وما يبقى لها من صحراء ثقافية («يباب» توراتي «موحش» مشبع بدماء علماء العراق الأعزاء) يحكمها نصابون ضخام وقطاع طرق مرتزقة في لبوس «ضباط عراقيين»، وجهلة قبائليون وإثنيون، وشخصيات دينية من القرون الوسطى. وهم يعملون بتوجيه من خريجي وست بوينت الذين يحملون «مخططات لإمبراطورية» وضعها خريجو برينستون وهارفرد وجونز هوبكنز وييل وشيكاغو، تائقين إلى خدمة مصالح الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية.

هذا يسمى «تطور مشترك وغير متكافئ»: زواج ملاي أصوليين وصهيونيين رابطة أي في خدمة الولايات المتحدة □

صدر حديثاً

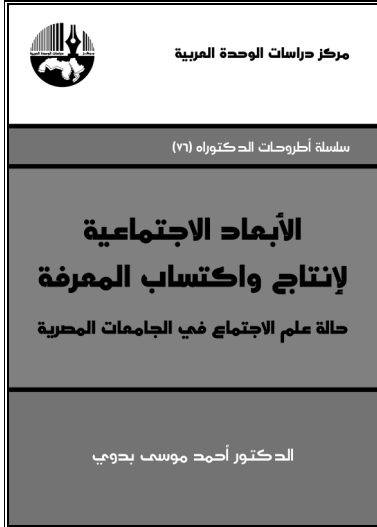
الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة

حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية

د. أحمد موسى بدوي

في هذا الكتاب يضبط المؤلف المشكلة الإبيستيمولوجية، على المستوى الأكاديمي، فإذا هي تغرس جذورها في مشكلة معرفية مزدوجة: يتمثل الشق الأول منها في كون علم الاجتماع علم مستورد، بنظرياته وتقنياته ومنظوراته، وهو يدعي امتلاك معرفة ثوابت الحياة الاجتماعية في العالم أجمع. أما الشق الثاني فهو أن علم الاجتماع لا يستجيب لمطلب أصيل عندنا؛ وبالتالي فلا قضية له عندنا كما في موطنه الأصلي، الغرب.

وفي هذا الكتاب استكشف إبيستيمولوجي لوضعية علم الاجتماع راهناً في الوطن العربي المعاصر، من خلال التجربة الجامعية، وكشف ملموس للمشتغل/ة، في هذا المجال.



٤٨٠ صفحة

الثمن: ١٦ دولاراً

أو ما يعادلها